

32 نائبًا بالبرلمان التونسي يستقيلون من كتلة نداء تونس



اعلن 32 نائبًا عن حركة نداء تونس في البرلمان التونسي، مساء أمس الأحد استقالتهم من الكتلة البرلمانية للحزب. و سبق ان اعلن النواب المستقلين الاسبوع الماضي تجميد عضويتهم في الحزب إلى حين انعقاد مكتبه التنفيذي.

واكد المكلف بالعلاقة مع وسائل الاعلام ضمن مجموعة النواب الـ 32 المستقلين مصطفى بن أحمد انه تم ايداع نص استقالتهم الذي يتضمن امضاءاتهم لدى مركز الضبط بمكتب مجلس نواب الشعب ولدى كتلة حزب نداء تونس بالمجلس صباح اليوم الاثنين.

وجاء في بيان استقالة النواب عن الكتلة البرلمانية لنداء تونس تواصل تمسكهم بعلاقة جيدة مع الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية ومؤسس الحزب، نظرا لقيمتها الاعتبارية ودوره في مرحلة مرت بها تونس بظروف صعبة، حسب نص البيان. بالاضافة الى تمسك المجموعة بـ "مواصلة منح الثقة لحبيب الصيد لقيادة الحكومة"

وينص الباب الخامس من الفصل 34 من القانون الداخلي للبرلمان التونسي على " لكل سبعة اعضاء او اكثر حق تكوين كتلة نيابية، ولا يجوز لنفس الحزب او الائتلاف ان يكون له اكثر من كتلة نيابية واحدة، ويمكن لكل عضو من اعضاء المجلس الانتماء للكتلة التي يختارها ولا يمكن للعضو الانتماء الى اكثر من كتلة نيابية واحدك

واشار بن أحمد النائب أن الخطوة القادمة تتمثل في تشكيل كتلة جديدة بالبرلمان، مؤكدا امكانية التحاق عدد من نواب البرلمان الى هذه الكتلة الى جانب النواب الـ 32 المكونين لها. وامام استقالة 32 من الكتلة البرلمانية للنداء يصبح عدد نواب نداء تونس بالبرلمان 54 نائبًا، لتصبح بذلك حركة النهضة

الإسلامية الكتلة البرلمانية الاولى ب69 مقعدا.

و مع صعود حركة النهضة الإسلامية الى المرتبة الاولى اصبح باستطاعتها المطالبة بحل الحكومة وتشكيل اخرى غير ان رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي أكد في وقت سابق لدى لقائه مع الباجي قائد السبسي دعم حركة النهضة الكامل لسياسة الحكومة ورئيس الجمهورية وتفاؤلها فيما يتعلق بمستقبل التنمية في البلاد.

وكان الغنوشي قد صرح تعليقا على الأزمة داخل "النداء" أن حركته ليس لها أي خطة للحكم أو الانفراد به في الوقت الراهن، مشيرا إلى أنه يرى أن الوضع التونسي الراهن مناسب ليستم، بما فيه من تحالف بين أربع أحزاب وحكومة تقودها شخصية وطنية مستقلة.

ويعيش حزب نداء تونس على وقع أزمة حادة بدأت داخلية ثم خرجت الى العلن بعد اتساعها واتساع الهوة بين طرفي النزاع. ويتزعم الشق الاول نجل الرئيس التونسي حافظ قائد السبسي الذي يشتغل خطة نائب رئيس الحزب و مكلف بالهيكلية، فيما يتزعم الشق الثاني الامين العام للحزب محسن مرزوق، ويتهم الطرفين بعضهما بمحاولة السيطرة على الحزب واقصاء الآخر